جهود كيري أثمرت أخيراً.. وتوافق فلسطيني - إسرائيلي على مقترحاته

ترحيب دولي باستئناف مفاوضات السلام .. و«حماس» تغرد خارج السرب

عواصم - «وكالات»: كشف مسؤول فلسطيني عن الخطوط العامة التي اقترحها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري كاساس لاستئناف مفاوضات السلام المتوقفة منذ سنوات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بينما تواصل الترحيب الدولي بالاختراق الدبلوماسي الأمريكي.

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني لوكالة اسوشيتد برس إن كيري اقترح عقد مفاوضات تستغرق ما بين ستة وتسعة أشهر، يجري خلالها التركيز على قضايا الحدود والترتيبات الأمنية.

ونقلت الوكالة عن مجدلاني قوله إن كيري سيعتمد حدود العام 1967 كأساس للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مضيفا أن الوزير الأمريكي أكد أن إسرائيل ستفرج بالتدريج عن 350 أسيرا فلسطينيا خلال الشهور المقبلة.

وذكر المسؤول الفلسطيني أن مائة من الأسرى الذين سيفرج عنهم هم ممن أدانتهم إسرائيل بارتكاب جرائم قبل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وعرقلت الإفراج عنهم في السابق بسبب ما سمته قيامهم بهجمات قتل فيها إسرائيليون.

وكان وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي يوفال شتاينتز قد أعلن السبت نية إسرائيل الإفراج عن أسرى فلسطينيين ممن أمضوا أكثر من عشر سنوات في سجون إسرائيل، دون أن يحدد عدد الذين سيفرج عنهم أو تاريخ إطلاقهم.

يأتي ذلك وسط استمرار الترحيب الدولي بإعلان الوزير كيري الجمعة في العاصمة الأردنية انتزاع اتفاق مبدئي من الفلسطينيين والإسرائيليين على استئناف مفاوضات السلام المتوقفة منذ ثلاثة أعوام، مشيرا إلى أن مفاوضين فلسطينيين وإسرائيليين سيتوجهون إلى واشنطن خلال أسبوع لهذا الغرض.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إن كيري أبلغه ببنود الاتفاق المبدئي الذي توصل إليه لتوه من أجل استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، مضيفا أنه أبلغه بأن باريس «ترحب بهذه الإمكانية».

وبدوره رحب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بإعلان كيري، ودعا القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى التحلي «بالشجاعة والمسؤولية» في مفاوضات السلام. وأكد مارتن نيسيركي المتحدث باسم بان أن «الأمم المتحدة ستدعم كل الجهود الرامية إلى عقد مفاوضات ملموسة والنجاح في إحلال سلام شامل في المنطقة».

كما عبرت مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون عن «ترحيبها الحار» بالاتفاق المبدئي على استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مشيدة «بشجاعة» الطرفين وعمل وزير الخارجية الأمريكي.

وفي ألمانيا أشاد وزير الخارجية الألماني غيدو فسترفيله بالتطورات الجديدة في الشرق الأوسط والتي أدت إلى تفاهم بشأن عقد جولة مفاوضات جديدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واعتبرها «خطوة كبيرة».

يشار إلى أن جهود تحقيق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين شهدت تعثرا منذ انطلاقها قبل عقدين انتهيا بانهيارها أواخر 2010 بسبب الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وأبدى مسؤولون إسرائيليون وفلسطينيون ترحيبا حذرا بإعلان كيري، في حين لم يصدر أي رد فعل رسمي عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو.

وقالت الوزيرة الإسرائيلية المكلفة بخوض المساعي الدبلوماسية تسيبي ليفني في صفحتها على فيسبوك «أعلم أنه حالما تبدأ المفاوضات ستكون معقدة وليست سهلة». وأضافت «لكنني على اقتناع تام بأن هذا هو الأمر الصواب الذي ينبغي أن نقوم به من أجل مستقبلنا وأمننا واقتصادنا وقيم إسرائيل».

ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول إسرائيلي -فضل عدم الإفصاح عن هويته- قوله إن المفاوضات قد تستغرق شهورا، مشددا على أنه «لضمان أن تكون العملية مجدية وشاملة تجعلنا نتجاوز ما حصل في سبتمبر الماضي»، في إشارة إلى انتزاع الفلسطينيين خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة اعترافا بفلسطين كدولة مراقب غير عضو.

بالمقابل قال عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية واصل أبو يوسف لوكالة رويترز إن إعلان يوم الجمعة لا يعني العودة إلى المفاوضات، بل يعني أن الجهود ستستمر لضمان تحقيق المطالب الفلسطينية، وعلى إسرائيل أن تعترف بحدود عام 1967.

وقد أعربت حركة حماس عن رفضها إعلان كيري، معتبرة أن عباس «لا يمثل إلا نفسه». وقال المتحدث باسم الحركة سامي أبو زهري لوكالة الصحافة الفرنسية إن حماس «ترفض إعلان كيري للعودة إلى المفاوضات، وتعتبر عودة السلطة للتفاوض مع الاحتلال أمرا خارجا عن الإجماع الوطني».

يشار إلى أن كيري قال إن ليفني والمفاوض الإسرائيلي إسحاق مولخو ومسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، سيتوجهون إلى واشنطن خلال أسبوع أو نحو ذلك، على أن يصدر بيان آخر بشأن الموضوع.

جون كيري

■ أبوزهري: عباس لا يمثل إلا نفسه وعودة السلطة للتفاوض مع الاحتلال «أمر خارج عن الإجماع الوطني»

■ اعتماد حدود 67 كأساس تفاوضي وإسرائيل ستفرج عن 350 أسيراً بالتدريج

المالكي: لا تساهل مع المليشيات الخارجة عن القانون

العراق: عشرات القتلى والمصابين بهجمات في مناطق شيعية

جانب من تفجير سابق في العراق

بغداد - «وكالات»: قتل 25 شخصا على الأقل واصيب عشرات آخرين في انفجار سيارات مفخخة جنوب وجنوب وسط العاصمة العراقية بغداد مساء امس الاول.

وقال مراسلون من بغداد إن ثماني سيارات مفخخة ركنت على جانب الطريق في أحياء الشرطة الرابعة وحي المواصلات والكرادة، التي تسكنها أغلبية شيعية انفجرت ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى.

هذا وهاجمت مجموعة مسلحة نقطة تفتيش المهدية القريبة من ناحية الرشاد 30 كم جنوب غرب كركوك شمالي بغداد، بحسب مصدر بالشرطة العراقية.

في سياق متصل، أفاد مصدر أمني بمقتل اثنين من رجال الشرطة ومدني وإصابة ستة آخرين من بينهم ثلاثة من رجال الشرطة في هجمات بأسلحة خفيفة وعبوة ناسفة غرب وجنوب غرب الموصل.

وأصيب ستة مدنيين بجروح في انفجار عبوة ناسفة زرعت على جانب الطريق العام في منطقة المدائن جنوب بغداد.

ويشهد العراق تصعيدا في اعمال العنف والهجمات في الأونة الأخيرة راح ضحيتها هذا الشهر فقط اكثر من 460 لحد الآن.

وعلى صعيد منفصل شدد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي امس الاول على عدم التساهل مع المليشيات والعصابات التي تتجاوز على الحريات في بلاده مؤكدا ان الدولة هي المسؤولة عن تطبيق القانون.

وقال المالكي في بيان وزعه مكتبه في اول رد منه على ما تعرضت له بعض الاماكن والمقاهي في بغداد بحجة التجاوز على الآداب العامة «ان الدولة هي المسؤولة عن تطبيق القانون ومعالجة ظواهر التجاوز على الاداب العامة ان حدثت».

واضاف ان «الدولة لا تتساهل مع الميليشيات والعصابات التي تتجاوز على حريات الناس وتفرض آراءها الفاسدة على الاخرين بحجج مختلفة وقد تم اعتقال المسؤولين عن هذه الحوادث في وقتها وهم يخضعون للتحقيق حاليا».

وكانت وزارة حقوق الانسان العراقية اعتبرت ان اغلاق المقاهي في العاصمة بغداد من قبل تجمعات اهلية مدعومة من جهات سياسية بالقوة يمثل خرقا للدستور ولحقوق الانسان معتبرة ان تلك الممارسات تهدد السلم الاهلي وتعرضه للخطر.

وقالت الوزارة في بيان «لشهر رمضان حرمة وان العراق بلد اسلامي واحترام العادات والتقاليد مطلوب لكن هذا لا يعد سببا لقيام بعض التجمعات الاهلية المدعومة من قبل بعض الجهات السياسية باتخاذ اجراءات غير قانونية بحق بعض المقاهي وتعريض السلم الاهلي للخطر في ظل ظروف امنية صعبة جدا».

ولم تحدد الوزارة الجهات السياسية التي ذكرتها في البيان مكتفية بالاشارة الى ان «هذا التصرف غير المسؤول ادى الى مقتل شخصين وجرح اخرين».

وكانت مجموعات متشددة هاجمت مقاهي في منطقة الكرادة خلال اليومين الماضيين باعتبارها تمثل انتهاكا لحرمة شهر رمضان المبارك وانها تؤثر على القيم الاجتماعية لمنطقة الكرادة والمناطق المحيطة بقلب بغداد.

تونس: «البرلمان» يختار معظم أعضاء هيئة الانتخابات

مصطفى بن جعفر

تونس - «كونا»: تمكن نواب المجلس الوطني التأسيسي «البرلمان المؤقت» التونسي امس الاول من اختيار ثمانية أعضاء فقط من الاعضاء التسعة المطلوبين للهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وأخفق النواب المشاركون في الجلسة العامة بالمجلس في تحقيق التوافق المطلوب لانتخاب العضو التاسع في الهيئة رغم اجراء خمس دورات انتخابية. ودعا رئيس المجلس مصطفى بن جعفر النواب الى رفع الجلسة الى مواصلة الجلسة العامة اليوم الاثنين لانتخاب العضو التاسع والاخير للهيئة على أن يكون انتخاب رئيس الهيئة يوم غد الثلاثاء «بما يتيح البعث برسالة ايجابية الى الشعب التونسي» حسب قوله. يذكر ان أغلب الاعضاء الثمانية في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الذين تم انتخابهم بالتوافق بين مختلف الكتل النيابية حتى الان هم من المنتمين الى سلك القضاء من بينهم اثنان كانا عضوين في الهيئة المركزية للانتخابات السابقة التي جرت في 23 أكتوبر 2011.

بنهاية الشهر الجاري بسبب مزاعم مساندته للمتمردين على حكومة الخرطوم

جنوب السودان يتأهب لوقف تصدير نفطه.. كلياً

جوبا - الخرطوم «وكالات»: قال ستيفن ديو داو وزير النفط في جنوب السودان امس الاول إن الجنوب يعتزم بيع 6.4 ملايين برميل من النفط مقابل 300 مليون دولار قبل وقف الانتاج كليا بنهاية يوليو بسبب مزاعم مساندته متمردين يقاتلون في السودان.

وقبل شهر أعلن السودان -وهو الممر الوحيد لصادرات النفط من الجنوب- انه سيغلق خطي انابيب عبر حدود البلدين في غضون ستين يوما واصر على وقف الانتاج بحلول السابع من اغسطس ما لم يتخل الجنوب عن مساندته للمتمردين. وتنفي جوبا مساندتها متمردين.

ووقف الانتاج يضر بالجانبين اللذين خاضا أطول حرب أهلية في أفريقيا قبل انفصالهما في 2011.

ويخشى الدبلوماسيون ان ينهار جنوب السودان بدون النفط وهو المصدر الرئيسي للدخل في الميزانية عدا المنح الاجنبية. ويشيرون الى نهب جنود وكالات إغاثة في الأونة الاخيرة في مؤشر على ان جوبا تجد صعوبة في سداد الأجور. كما يضر الاغلاق بالسودان الذي يعاني من اضطرابات منذ فقدانه معظم احتياطيات النفط بعد انفصال الجنوب. ورسوم عبور نفط الجنوب ضرورية لخفض نسبة التضخم التي تؤجج حالة الاستياء. وكان الجنوب قد اوقف ضخ نحو 300 برميل يوميا في يناير 2012 بسبب الخلاف بين الشمال والجنوب على رسوم خط انابيب النفط ولم يستأنف جنوب السودان الانتاج إلا في ابريل. وتقول مصادر في قطاع النفط إن استئناف العمل بعد اغلاق الانابيب يحتاج عدة اشهر نظرا لضرورة ضخ مياه في الانابيب وتنظيفها بعد اي توقف.

وذكر وزير النفط في جنوب السودان ان بلاده باعت مليون برميل في يونيو وتعاقدت على بيع 2.2 مليون للشحن في يوليو و3.2 ملايين للشحن في اغسطس. وأضاف «يوجد خام كاف في الانابيب لتلبية ذلك» وقال السودان انه سيسمح ببيع النفط الذي ضخ في الانابيب على اراضيه او وصل لميناء التصدير على البحر الأحمر بالفعل. وكرر داو تصريحات الجنوب بانه لا يساند اي متمردين سودانيين وقال «نحن ملتزمون بتدفق النفط. هذا لمصلحة البلدين. لا نعتقد ان هذا الاغلاق سيقر السلام او سيوقف التمرد داخل السودان.»

وصرح رحمة الله عثمان وكيل وزارة الخارجية السودانية لصحيفة الاخبار بان السودان لن يسمح بنقل نفط جنوب السودان عبر اراضيه إذا لم تقطع جوبا العلاقات مع المتمردين. وأكد انه لا عدول عن القرار وتمنى مثل الجنوب ان تتدخل الصين للوساطة.

الإدعاء الأمريكي يلاحق بلمختار قضائياً

الجزائر: الجيش يقتل اثنين من قيادات «القاعدة»

مختار بلمختار

الجزائر - «وكالات»: قتل الجيش الجزائري الجمعة ما لا يقل عن ستة مسلحين في عمليتين عسكريتين منفصلتين، بينهم قياديان في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.

وذكرت وسائل إعلام محلية نقلا عن مصادر أمنية قولها إن الجيش الجزائري قتل أربعة مسلحين خلال عملية شنها قرب مدينة سور الغزلان جنوب ولاية البويرة الواقعة شرق العاصمة الجزائرية. وأفادت المصادر لوكالة الأنباء الجزائرية بان عبارات نارية أطلقت بعد رصد الرجال الأربعة، مشيرة إلى انه تم ضبط أسلحة في تلك العملية. وذكر مصدر أمني لوكالة رويترز أن القياديين المقتولين هما مسؤول الاتصالات بتنظيم القاعدة أبو الوليد التهامي، ومسؤول التنسيق بين الفروع الجهوية للتنظيم عياض أبو عبد الرحمن.

وفي تعليقه على العملية قال محلل أمني طلب عدم نشر اسمه للوكالة إن التهامي «36 عاما» انضم إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عام 2002 وأصبح مقربا من زعيم التنظيم عبد الملك دروكدال. وتأتي هذه العملية بينما لا تزال تنشط في الجزائر مجموعات موالية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعد سنوات على الحرب الأهلية التي دارت بين الإسلاميين المسلحين وقوات الأمن الجزائرية وأسفرت عن سقوط 200 ألف قتيل، حسب الأرقام الرسمية خلال تسعينيات القرن الماضي. ويركز تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي أنشطته في منطقة الساحل، إلا أن له وجودا في ما يعرف بمثلث الموت في شمال الجزائر بين ولايات بومرداس والبويرة وتيزي وزو على بعد مائة كيلومتر شرق الجزائر العاصمة.

وبالتزامن مع هذه العملية قالت صحيفة «الشروق» الجزائرية في عددها الصادر السبت إن قوات الجيش رصدت الجمعة سيارة رباعية الدفع تعبر مسالك غير مراقبة قادمة من ليبيا عبر الشريط الحدودي، وقامت بتدميرها عندما دخلت حدود ولاية الوادي «800 كلم جنوب شرق العاصمة الجزائر»، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مسلحين كانوا بداخلها.

وأشار المصدر عينه إلى أن السيارة كانت محمّلة بأسلحة رشاشة روسية الصنع وصواريخ مضادة للطائرات وقاذفات «آر.بي.جي» وملابس واقية من الرصاص.

غير أن صحيفة «الخبر» الجزائرية ذكرت أن عدد المسلحين الذي قتلوا في هذه العملية اثنان فقط، لافتة إلى أن العملية كانت قرب الحدود المشتركة بين الجزائر وتونس وليبيا، وأن قوات جزائرية خاصة قامت بتمشيط المكان واسترجعت رشاشات ثقيلة وقذائف صاروخية.

ونقلت الصحيفة عن مصدر على صلة بمكافحة الإرهاب قوله إن الأمر يتعلق بمجموعة مقربة من حركة «تونسية متشددة» كانت في مهمة لجلب كمية سلاح من ليبيا، لكنها ضلت الطريق في صحراء سينّاوان.

وعلى صعيد غير بعيد وجه المدعي العام الفدرالي في منهاتن بولاية نيويورك الأمريكية اتهامات للجزائري مختار بلمختار لمشاركته في الهجوم على منشأة للغاز في الجزائر في يناير الماضي والذي أسفر عن سقوط عشرات القتلى بينهم ثلاثة أمريكيين. وتم توجيه ثمانية اتهامات بحق القيادي السابق في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على خلفية «مؤامرة ترمي إلى تقديم دعم لتنظيمي القاعدة والقاعدة في المغرب الإسلامي، والتآمر لاحتجاز رهائن، وخطف اشخاص محميين دوليا، والتآمر لاستخدام سلاح دمار شامل».

وأكد بيان المدعي العام في منهاتن أن «مختار بلمختار أرسى قبل سنوات حكم الرعب خدمة لهدفه المعلن من طرفه بالجهاد الدامي ضد الغرب. وقمة جهوده كانت في الحصار الدامي الذي أسفر عن مقتل العشرات بينهم ثلاثة أمريكيين إضافة إلى تعريض حياة المئات الآخرين للخطر».

واعتبر محامي منهاتن بريت بهرارا في بيان أن «بلمختار جلب الإرهاب والدم لهؤلاء الأبرياء» وأنه ينوي الآن تقديمه للعدالة في حين قال المدير المساعد بمكتب التحقيقات الإتحادي جورج فينيزيلوس إن «التهم الموجهة ضد مختار بلمختار تظهر جهاديا متعصبا يقود طليعة جهادية ذات أيديولوجية متطرفة». وقالت لائحة الاتهام أن بلمختار مرتبط بجماعتين هما تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي وكتيبة الملثمين والجماعة التي شكلتها مؤخرا باسم كتيبة «الموقعون بالدماء».

يذكر أن بلمختار لا يزال طليقا وعرضت وزارة الخارجية الأمريكية مكافأة خمسة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تقود إليه. وإذا أدين بتلك التهم، فيمكن أن يصدر بحقه حكم بالسجن مدى الحياة أو بالإعدام.

وكان بلمختار قد تبنى الهجوم الدامي على منشأة عين أميناس في صحراء الجزائر في يناير الماضي، مما أدى إلى مقتل 38 شخصا إضافة إلى 29 من الخاطفين.

وبعد إعلان تشاد مقتله في أبريل أعلن بلمختار أيضا مسؤوليته عن هجوم انتحاري مزدوج في النيجر أسفر عن حوالي عشرين قتيلا في مايو الماضي، مهددا باستهداف البلدان المشاركة في التدخل في مالي.